أثر التناسب الصوتي في مخالفة القاعدة النحويّة

اعداد

د. باسم يونس البديرات

أستاذ مساعد جامعة الحصن ــ أبو ظبي

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين التناسب الصوتي للكلام ومخالفة القاعدة في بعض المسائل النحوية للوقوف على أساس مثل هذه الظواهر التي عبّر عنها النحاة أحياناً بمصطلحات لا تتفق والعرف اللغوي للغة العربية، حيث وجِدتْ بعض الشواهد التي خالفت القواعد النحوية في الموروث اللغوي عند العرب، أو في القرآن الكريم، حيث سميت أحيانا بالتوهّم وأخرى بالجرّ على الجوار، أو الحمل على الجوار، وغير ذلك بما لا يتناسب وطبيعة لغة عظيمة كالعربية، وهي محاولة جادة لإعادة النظر في المصطلح النحوي القديم المعبّر عن مثل هذه الظواهر لإيجاد مصطلح نحوي جديد يتناسب وطبيعة اللغة، وإيجاد تفسير مقنع يتوافق وواقع اللغة العربية لبعض الشواهد التي خالفت القاعدة النحوية. فقد تأوّل النحاة في بعض الأحيان تأويلات تبعد بالشاهد عن معناه تحقيقاً للانسجام التقعيدي للغة في مسألتين، وهما: الحمل على الجوار، ومنع كلمة (أشياء) من الصرف. ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث باستقصاء الآراء المختلفة حول هذين الموضوعين ومناقشتهما والخلوص إلى رأي مقنع ينسجم مع الفهم الصحيح للغة العربية.

أولاً: وظائف الحركات الإعرابية

قبل البدء بتفصيل المسألتين السابقتين ــ واللتين تظهران أثر التناسب الصوتي في مخالفة الحركة الإعرابيّة ــ لا بدّ من الوقوف على آراء العلماء في مسألة وظائف الحركة الإعرابية، وهي مسألة ذات صلة بالموضوع، لبيان العلاقة بينها ــ أي الحركة الإعرابية ــ وبين المعنى والجانب الصوتي لها في بنية الكلام. فقد انقسم النحاة في بيان أثر الحركات الإعرابية في الكلام إلى اتجاهين:

أيضاً على المعاني في الجملة. حيث جمع بين وجهتي نظر من رأى أنّ للحركات أثراً في المعنى، وبين من رفض هذه الفكرة وقصر أثرها على (الجانب الصوتي) وصل الكلام، حيث انتهى إلى أنّ للحركات الإعرابية في اللغة العربيّة وظيفتين(١٥):

الأولى: وظيفة صوتيّة تتمثّل في وصل الكلام، لأنّ الأصل في أصوات العربيّة الوقف، ولمّا كان الإنسان لا يستطيع بناء كلمة أو أكثر من حروف جميعها ساكنة، لجأ إلى هذه الحركات لوصل الكلام.

أمّا الوظيفة الثانية، فهي أنّ هذه الحركات تؤدي وظيفة نحويّة أخرى، فالضمّة تدلّ على التّضام بين ركني الجملة الأساسيين (المسند والمسند إليه)، والفتحة تدلّ على التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيين، والكسرة تدلّ على الإضافة وسحب المضاف إليه إلى المضاف وجعله من متعلقاته.

إذاً لا يمكن إغفال أي من أثري الحركات الإعرابية سواء في الدلالة على المعنى، أو الجانب الصوتي المتمثل بوصل الكلام وخلق نوع من التناغم الموسيقي، والخلاص من الثقل المترتب على السكون، فالحركة الإعرابية كما يقول أبو حيان: "إنّ الكلام كالجسم والنّحو كالحلية، وإنّ التمييز بين الجسم والجسم إنّما يقع بالحلي القائمة، والأعراض الحالّة فيه، وإنّ حاجته إلى حركة الكلمة بأحد وجوه الإعراب، حتّى يتميّز الخطأ من الصواب، كحاجته إلى نفس الخطاب"(١٦).

ثانياً: مخالفة الحركة الإعرابية للقاعدة النحوية

لقد خلصنا سابقاً إلى أنّه لايمكن الاستغناء عن الحركة الإعرابية على مستوى المعنى أو من الجانب الصوتي للكلام، فماذا إذا وجدنا أنّ الحركة قد خالفت القاعدة النحوية الممثلة للمعنى، فلحساب من يكون هذا التغيير، وماالسبب وراء مثل هذه

15- الخليل، عبد القادر مرعي، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتيّة والدلالة النحويّة، مؤتة للبحوث، م٧/ ع١/ ١٩٩٢م، ص١٩٦ وما بعدها.

16- التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسن، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٧١، (١٩٧٠).

الظاهرة؟ قبل الإجابة عن التساؤل السابق نعرض المسائل التي وجدت فيها مثل هذه المخالفة ونجد مثل هذه المخالفة بين الحركة والمعنى في مسألتين:

الأولى: مسألة الحمل على الجوار.

الثانية: منع كلمة (أشياء) من الصرف.

أ ــ الحمل على الجوار:

اتّسمت معظم قواعد اللغة العربية بالتماشي والانسجام مع المنطق اللغوي للغة، إلاّ أنّ بعض الشواهد قد خالفت النسق العام للقاعدة ولم تتماشَ معها، فوقف النحاة في حيرة من أمرهم حيال هذه القضية، إذ تعود هذه النصوص إلى الفترة الزمنية التي أعتدّ بها في مرحلة التقعيد اللغوي وثبتت نسبتها ــ في كثير من الأحيان ــ إلى فصحاء العرب، ومما زاد الأمر حيرة أنّهم وجدوا مثيلاتها في القرآن الكريم، فماذا يصنعون إزاء هذا الأمر، هل يتركون هذه الشواهد دون تخريج أم يؤخذ بها ولا يقاس عليها. بل وجدناهم قد حاولوا تفسير مثل هذه الظواهر اللغوية تفسيراً تخيّلياً بعيداً عن عن العُرف اللغوي للغة العربية، وذلك عن طريقين: أولا الاستعانة بالمعنى البعيد في محاولة التوفيق والانسجام بين ما يُظنّ أنّه خطأ في إعراب بعض التراكيب الفصيحة وبين القواعد المرسومة. ثانياً استخدام مصطلحات لا تليق بعظمة لغة كاللغة العربية، لغة القرآن الكريم، فخرّجوها على ما سموّه (بالتوهّم، أوالحمل على الجوار)ــ وكلا المصطلحين لا يخرج من وجهة نظري عن المعنى نفسه ــ والذي لا ينسجم والعرف اللغوي للغة العربية ونظيره الخطأ الذي نلمسه الآن في قول بعضهم: "اشتريتُ مساحاتٍ واسعةٍ" متوهماً أن كلمة "مساحات" مجرورة فجرّ صفتها "واسعة" مع أنّ حقّها النصب. ومثله قول بعضهم:"اشتريتُ قلمَ حبرٍ جديدٍ" متوهماً أنّ كلمة "جديد" صفة للحبر بحكم الجوار، فجرّها مع أنّ حقّها النصب. ومتى جوزنا هذا المصطلح ومثله وأخذنا بها، فمعنى ذلك أننا نأخذ بالخطأ، وهو سر اعتراض ابن مالك ــ والذي ذكره ابن هشام ــ على هذا إذ يقول:" ومتى جوزنا ذلك عليهم (التوهّم) فقد زالت الثقة بكلامهم"([17]).

---

[17] - ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني، ص٦٢٢، (د،ت)

ومن المسائل التي حُملت على "التوهّم" أو "الجر على الجوار"، والشاهد الذي اتخذ مقياساً للجوار هو قول بعض العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجرّ (خرب) حملاً على جواره للمجرور وهو (ضبّ)، والقياس أن يكون (خربٌ) بالرفع، وليس بالخفض، لأنّه نعت للجحر، وليس للضب، والنعت يتبع المنعوت، والمنعوت هنا (جحر) مرفوع، فلزم أن يكون النعت كذلك.

فما موقف النحاة من هذا القول؟.

هذه المسألة هي ما يسمى عند النحاة بـ"الجرّ على الجوار، أو الخفض على الجوار، أو الحمل على الجوار" ([٢٦]).

النحاة في هذه المسألة على مذاهب متعددة، يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: منهم من أجاز الجرّ ولكنه اشترط أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، وهو مذهب الخليل نقله سيبويه بقوله:" وقال الخليل: لا يقولون إلاّ هذان جحرا ضَبٍّ خَربانِ، من قِبَل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بِعدّة الأوّل، وكان مذكّراً مثله، أو مؤنثاً. وقالوا هذه جحرة ضبابٍ خربةٍ، لأنّ الضباب مؤنثة، ولأنّ الجحرة مؤنثة، والعِدّة واحدة فغلطو"[٢٧]. فإذا لم يحصل التوافق بين المضاف والمضاف إليه فإنّ الكلام يُستعمل على أصله، ولم يجرّوه على الجوار. فيمتنع الجرّ على الجوار في مثل (هذا وجارُ ضَبُعٍ واسعٍ)، لأنّ (واسع) مذكّر، و(الضّبع) مؤنثة، ولو قلت: (هذا وجارُ ثعلبٍ واسعٍ) لجاز الجرّ على الجوار، لأنّ الثعلب مذكّر وواسع مذكّر والعدّة واحدة([٢٨]).

---

[26] - أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٤/ ١٩١٢، (١٩٩٨).

[27] - سيبويه، الكتاب، ١/ ٤٣٧.

[28] - السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز، ١/ ٤١٥، (١٩٧٦).

ثانياً: جواز الجرّ على الجوار مطلقاً، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة، فقال معلقاً على رأي الخليل السابق([29]) :"هذا قول الخليل ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء، لأنّه إذا قال: (هذا جحرُ ضبٍّ منهدّمٍ)، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبّ". ثمّ دعّم رأيه بقول العجّاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

فـ(المرمل) جرّ على الجوار وهو مذكّر، وحمله على (العنكبوت)، وهي مؤنثة. وممن ذهب مذهب سيبويه من النحاة: أبو عبيدة([30])، والأخفش([31])، والمبرّد([32])، والسيرافي([33])، وأبو البركات الأنباري([34])، وابن هشام([35])، وغيرهم. ومن أدلتهم على الجرّ على الجوار في باب النعت قوله تعالى:(اِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيْحُ فِي يَومٍ عَاصِفٍ) [إبراهيم: ١٨]، فـ(عاصف) نعت مرفوع لـ(الريح)، ولكنّه جرّ للمجاور، يقول الفرّاء:" فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ اشبهه"([36]).

ولم يقتصر الجوار عند الآخذين بهذا المذهب من النحاة على باب النعت بل تجاوزه إلى أبواب أخرى في باب التوابع، ومن شواهدهم على المسألة ــ والتي خرّجت

---

29 - سيبويه الكتاب، ١/ ٤٣٨.

30 - معمر، أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١/ ٧٢، (د.ت).

31 - الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف ومحمد علي النجار، ٢/ ٤٦٦، (1955).

32 - المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتاب، ٤/ ٧٣.

33 - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٥٢.

34 - الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، ٢/ ٦٠٢-٦٠٧، (١٩٨٢).

35 - ابن هشام ، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني، ٢/ ٦٨٣.

36 - الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٧٤.

يحيى بن وثاب وقراءة الأعمش:((إن اللهَ هو الرزاقُ ذو القوةِ المتينِ))فخفض (المتين).فالمعنى الوارد سابقاً يمنع بأي شكل من الأشكال أن تكون الكلمة الثانية تابعة بالإعراب لما قبلها، ولكن من أين اتتها الحركة؟. فقد أشار بعض النحويين إلى ضعف القول بالجوار في هذه الآية لعدمَ التطابق بين (القوة) و(المتين)لمكان التذكير والتأنيث، قال أبو جعفر النحاس:"ولكن أصحاب التأويل ذهبوا إلى أن المراد بالقوة الحبل، فكأنه وصف للحبل" (٥١).

ومن هذه القراءات قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى: (ولَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ). والآيات هي: "يطوف عليهم ولدانٌ مُخلدون، بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معين، لا يُصَدَّعون عنها ولا يُنزفون، وفاكهةٍ مما يتخيرون، ولحمِ طَيرٍ مما يشتهون، وحورٍ عينٍ، كأمثال اللؤلؤ المكنون".(الواقعة: ١٧ ــ ٢٣) فيمن جرَّهما والأصلُ أن "وحورٍ" معطوف على "ولِدانٌ" لا على (أكْوابٍ وأَبَارِيقَ).غير أن التماشي مع النسق الصوتي للفاصلة القرآنيّة في الآيات كان واضحَ الأثرِ في مخالفة الحركة للقاعدة. ومن هذه القراءات ما قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى:(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ). (البروج: ١٤، ١٥). فجرّ (المجيد) مع أنّ حقّها الرفع.

وإذا لم يكن هذا الإيقاع الصوتي والجرس المريح للقارىء والسامع، هو المسؤول عن مثل هذه المخالفة للقاعدة، فما المسؤول عنها إذاً وهي كثيرة، ومنها:

ــ حذف ياء المتكلّم في غير موضع في القرآن الكريم، ومن أمثلته، قوله تعالى:"فكيف كان عذابي ونذر".(القمر: ٨). ولم يقل كيف كان عذابي ونذري.

ــ وكذلك قوله تعالى: "فكيف كان عقاب". (غافر: ٥). ولم يقل فكيف كان عقابي.

ــ ومثلها حذف ياء المنقوص في قوله تعالى:"الكبير المتعال". (الرعد: ٩) ، "يوم التناد". (غافر: ٣٢)، ولم يقل المتعالي، والتنادي.

---

51 - النحاس، إعراب القرآن، ١/ ٢٥٨.

ـ ومنه كذلك حذف ياء الفعل غير المجزوم في قوله تعالى:"والليل إذا يسر".(الفجر: ٤)، "ذلك ما كنا نبغ". (الكهف: ٦٤)، ولم يقل يسري أو نبغي!.

ولماذا أفرد المثنى في قوله :"فلا يخرجكما من الجنة فتشقى". (طه: ١١٧)، ولم يقل فتشقيا؟.

ولماذا أفرد الجمع هنا :"واجعلنا للمتقين إماما". (الفرقان: ٧٤)، ولم يقل أئمة؟.

ولماذا جمع المفرد في قوله:"لا بيع فيها ولا خلال". (إبراهيم: ٣١)، ولم يقل ولا خلّة.

ولماذا نجد في قوله:"والتينِ والزيتونِ وطورِ سينين". (التين: ٢) ولم: يقل سيناء؟.

ولماذا قدّم ما حقّه التأخير في قوله:"ولم يكن له كفواً أحد". (الإخلاص: ٤). ولم يقل: أحدٌ كفواً له؟.

ولماذا حذف المفعول به في قوله عزّ وجل:"ما ودّعك ربّك وما قلى". (الضحى: ٣). ولم يقل: قلاك.

ألم تكن جميع الأمثلة السابقة مخالفة صريحة للعرف اللغوي للغة؟ ألم يتضح سبب هذه المخالفة بعد؟.

أرى أنّ السبب في مثل هذا الأمر ليس كما تأوله السابقون ومن أخذ بمذهبهم من اللاحقين، وإنّما هو الإيقاع الصوتي المرغوب الخفيف الذي يسعى المتحدّث إلى تحقيقه، فإذا كان هذا في القرآن، فما بالك في لغة العرب الذي يعدّ القرآن محاكاة لها في جميع مستوياتها اللغويّة؟.

فطلباً لتحقيق هذا التناسب الصوتي قد يُعدل عن التعبير القياسي للكلمة إلى صورة أخرى، كما في قوله تعالى:"قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون، أنتم وآباؤكم الأقدمون، فإنّهم عدوّ لي إلا ربّ العالمين، الذي خلقني فهو يهدين، والذي هو يطعمني ويسقين".(الشعراء: ٧٥ ، ٨٠). فقد حذف ياء المتكلّم في الفعلين (يهدين، ويسقين)، لا لغرض نحويّ، وإنّما مراعاة لحرف الفاصلة القرآنية مع الكلمات (تعبدون، الأقدمون، العالمين)(٥٢).

---

[52]- الخليل، عبد القادر مرعي، ظاهرة الإيقاع الصوتي، ضمن كتاب التشكيل الصوتي، وينظر أمثلة أخرى في المرجع نفسه، من ٨٧- ٩٩. وتناول الباحث في هذه الدراسة مفهوم الإيقاع الصوتي، وعناصره في القرآن الكريم، وتتمثل في (تكرير الوحدة الصوتيّة سواء أكانت فونيماً أو مقطعاً صوتيّاً أو مورفيماً أو فاصلة قرآنيّة، ومدى تناسب الإيقاع الصوتي مع جوّ السورة ومعانيها.

وتأولوا في ذلك كثيراً لإخضاعها لقواعد الاسماع الممنوعة من الصرف رغما عنها. وقد أجمل هذه الآراء غير واحد، فقد ذكر أبو حيّان فيها مجمل الآراء والخلافات إذ يقول: ففِي وَزْنِ أَشْياءَ بَيْنَ النحاة أَقْــوالُ[٥٧]:

- قــالَ الكِسائيّ إنَّ الوزن أَفْعــال.

- وقال يحْيى بحذفِ اللامِ فهي إذنْ أَفْعاءُ وزنًا وفي القولين إشْكــال. وسيبويــهِ يَقُــولُ الْقلــبُ صيَّرهــــــا لَفْعاءَ فَافهم فَذا تَحصيلُ ما قالوا.

وتفصيل الآراء السابقة على النحو الآتي، فقد ذهب القدماء مذهباً صرفياً مفاده الاختلاف في أصل المفرد عند بعضهم أو حملها على شبيهاتها من الجموع وهماً من باب (القياس الخاطىء) في محاولة للبحث عن علة مقبولة للمنع من الصرف. حيث تمنع الأسماءُ الصرفَ ما انتهت بألف تأنيث ممدودة، فالهمزة في نهاية (أشياء) للتأنيث أما الهمزة في أولها فهي لام الكلمة أي اللام من (شيء) ولكنها قدمت وهذا هو التغيير في ترتيب الأصوات فيها من وجهة نظر النحاة الذين ذهبوا إلى منعها من الصرف.

فذهب الخليل إلى أنّ ترتيب الحروف في الكلمة هو المسؤول عن منع صرفها، وأيده بذلك سيبويه' إذ يقول: "وكان أصل أَشْياءَ شَيْئَاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو"[٥٨]. وفسر المازني ذلك التغيير ونقله ابن جنّي بقوله:"فجعل الهمزة التي هي لام أولاً فقال (أشياء) كأنها لفعاء[٥٩].

وعلى العكس من ذلك، فقد ذهب الفراء مذهباً مخالفاً، إذ جعلها(لَفْعاءَ)، وللجمع جمع ما واحده محرك العين مؤنث بالهاء نحو: طَرَفَةٌ: وطَرْفَاءُ، وقَصَبَةٌ: وقصباء[٦٠].

---

57 - أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ٤/ ٣٣.

58 - سيبوي، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ٤/ ٣٨٠، (١٩٧٥).

59 - ابن جني - المنصف، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة الحلبي، ٢/ ٩٤، (١٩٥٤).

60 - ابن جني، السابق، ٢/ ٩٨.

وخالفهما ابن جنّي حيث يرى أنّ حذف الهمزة وتقديم اللام كلاهما أشنع من الآخر.
وأضاف أنّ الجمع فلا يلزم الخليل "لأنه ليس عنده أنَّ (أشياء) جمع كسِّر عليه (شيْءٌ) بمنْزلة: كلْب وكلاب، وكعْب وكعاب)، وإنما (أشياء) عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنْزلة (الجامل والباقر) فهذان لم يكسّر عليهما (جمل ولا بقر)، وإنما هما اسمان للجمع بمنْزلة (نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إياه([٦١]).

وذهب الكسائي مذهباً آخر مفاده التوهّم بزيادة الهمزة، حيث يقول:"إنّما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهتْ (فَعْلاء) فلم تُصرف"([٦٢]). ومثّل على ذلك بـــ(حمراء)، و(عذراء). ويبدو لي أن قياس (أشياء) وهي جمع على (حمراء) وهي مفرد من باب القياس الناقص؛ لاختلاف الصيغة الصرفيّة في المفرد (شيء) و(أحمر)، فلا تناغم بينهما يوهم بالشبه.

ويبدو لي ــ من خلال ما سبق ــ أن القدماء قد سلّموا تسليماً مباشراً في أنّ الكلمة ممنوعة من الصرف فلذا سعوا إلى إيجاد تبرير لهذا الأمر، فكان لزاما عليهم أن يخضعوها لقواعد ما ورد ممنوعا من الصرف عند العرب. ويمكن ملاحظة الأمرين الآتيين على آراء القدامى:

ــ الأول: أنّهم قد آمنوا إيماناً قطعياً بمنعها من الصرف.

ــ ثانياً: درسوا اللفظة مفرد عن سياقها.

فالتسليم المباشر بمنع هذا اللفظ من الصرف كان وراء محاولة البحث عن علة مقبولة للمنع من الصرف. أما المــُحدثون فمنهم من اتّبع القدماء في تناول المسألة متخذين من التغيير في بنية المفردة سبباً لمنع الصرف، وهذا الاتجاه يتصف بما

---

61 - ابن جني، المرجع السابق.

62 - الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣٢١.

اتصفت به محاولات القدماء إذ نجدهم جميعًا عالجوا الكلمة جازمين بأنها ممنوعة من الصرف دون أن يقدموا شواهد على ذلك وهم عالجوا الكلمة منتزعة من سياقها .ومن هؤلاء عبدالقادر المغربي حيث ذهب مذهباً مفاده منع الصرف في كلمة (أشياء) في سياق حديثه عن قاعدة توهّم أصالة الحرف مدللاً على ذلك من خلال منع كلمة (أشياء) من الصرف، واعترض على آراء من ذهب إلى أنّ القلب أو الحذف كان سبباً في منع الصرف، وإنّما عزاه إلى أمر آخر ــ وهو رأي الكسائي ــ مفاده توهّم زيادة الحرف، حيث يقول:"ولا أفهم من قوله (الكسائي) مشابهة أشياء لحمراء، إلا أنّ العرب لبس عليهم أمر همزة أشياء الأخيرة فتوهموها زائدة..... ولا سيما أنّ قبلها ألف كألف حمراء"([63]).

وتابعه في ذلك (وسمية المنصور) ([64]) حيث تناولت الباحثة أقوال النحويين فيها ودرست ما أثارته من قضايا ومنها موقفهم من علة منعها الصرف، ومنها وزنها، ومنها جموع (أشياء)، ومنها تصغيرها، وقالت الباحثة عن منعها الصرف: "ويمكن أن تكون منعت من الصرف شذوذًا وفي هذا المستوى من الاستخدام وهو القرآن؛ لأنّ المشكلة التي أثيرت حول أشياء إنما كان منشؤها من هذه الآية .وانتهت الباحثة إلى "أنّ أشياء على أفْعال للأسباب الآتية:

١ -أن فَعْل المعتل يجمع على أفْعال.

٢ -جواز كون أشياء على وزن أفعال من حيث الصوت.

٣ -اعتبارها أفعال لا يخلق بلبلة في تصنيفها من حيث اعتبارها جمعًا أو اسم جمع.

والباحثة أشارت إلى أمر مهم هو أن المشكلة مرتبطة بهذه الآية وهو أمر يوحي بأنها مصروفة في غيرها. غير أن ما قدّ من شواهد شعريّة ـــ تفيد بأنّها

---

63 ـ المغربي، عبد القادر بن مصطفى، بين اللغة والنحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م٧/ ٢٥٩، (١٩٥٣).

64 ـ المنصور، وسميّة، صيغ الجموع في القرآن الكريم، رسالة جامعيّة، ١٧٩.

مصروف، وما قدّم من شواهد أخرى تفيد بأنّها غير مصروفة ــ محط نظر عند بعض الباحثين من حيث إنّ الصرف في الشعر قد يُعزى إلى الضرورة الشعريّة، وعدم الصرف قد يُعزى إلى تأثّر الرواة بالقاعدة ومنعوها صرفها تحت تأثير القاعدة، وقد أشرنا إلى هذا الأمر سابقاً.

وممن وقف عند هذه المسألة من المحدثين أبو أوس الشمسان، الذي جمع جلّ آراء العلماء في المسألة وحاول التوفيق بين وجهتي نظر المانعين من الصرف والمجيزين له. وانتهى إلى أن تُستخدم (أشياء) مصروفة وفقاً للقياس، أو ممنوعة منه وفقاً للعرف الشائع، حيث يقول:" وكثير من الاستخدامات كانت نتيجة ظروف خاصة ونتيجة أخطاء ونتيجة أوهام، وكلّ ذلك أخذ طريقه في اللغة وأصبح جزءاً منها"([65]). وأتفق مع الباحث في أنّ اللغة لا يضبطها عقل لغوي وإنّما الاستخدام، في حين أرجّح أنّ السبب لا يكمن في الاستخدام الخاطيء بل في تفسير سبب الاستخدام؛ لأنّ فكرة الاستخدام الخاطىء تقلل الثقة من تمكّن العربي من لغته.

أمّا الاتجاه الثاني للمحدثين ــ والذي يدعم رأي الباحث في أن التناسب الصوتي هو المحرّك لمثل هذه المخالفات القاعدية ــ فيمثله الجانب الصوتي للمسألة و ارتباط القضية بالسياق، وهي مسألة لم ينتبه لها القدماء ومن أخذ برأيهم من المحدثين، فدرسوا اللفظة مفردة عن سياقها، متناسين الجانب الأولى وهو تحقيق الانسجام الصوتي في بنية النص بأكمله وبالذات في القرآن الكريم؛ فجاءت الآراء كما رأينا سابقاً متضاربة أحياناً ومحملة للفظة مالا تحتمل من التقديم والتأخير في مكوناتها الصوتية، بحثاً عن انسجام القاعدة لفكرة سابقة أن كلمة (أشياء) غير مصروفة، غير أن الواقع غير ذلك.

ويتكرر هذا التفسير الصوتي عند غير واحد من المحدثين؛ إذ نجد رمضان عبدالتواب يقول: "ولعل المسؤولَ عن منع كلمة: (أشياء) من الصرف، وقوعُها في

---

[65] ـ الشمساني، أبو أوس، أقوال العلماء في صرف (أشياء)، ص٢٨.

القرآن الكريم، في سياق تتوالى فيه الأمثالُ لو صرفت، في قوله تعالى:﴿لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم﴾[سورة المائدة ١٠١/٥]، إذ لو صرفت لقيل عن أشياءٍ إنْ)، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع إن(66). وهذا الرأي يتكرر كذلك عند آخر، وهوعفيف دمشقية، إذ يقول: "ثم إذا نحن تدبرنا أنّ في النص القرآني المجيد حرصًا كبيرًا على التناغم الموسيقي، وانسجامًا كليًّا مع ميل العربي إلى النفور من كل ما يثقل على السمع أو النطق، وجدنا أن (تنوين الجر) في (أشياء- (ولفظه: (إنْ)- لابدّ أن يشكل مع (إنْ) الشرطية التي بعده نوعًا من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن العربية،إذا لم نقل إن اللسان بعامة، واللسان العربي بخاصة يتعثر في النطق به(٦٧).

وممن وقف عند كلمة (أشياء) فوزي الشايب، وأعاد منع الصرف في اللفظة إلى قضيّة صوتيّة، ولم يكتف بذلك بل خرج بقانون عام يشمل كافة مثيلاتها من المفردات في مثل هذا السياق، إذ يقول: "لو وقع مكان (أشياء) في سياق كهذا كلمة أخرى مشابهة مثل: أجزاء أو أنحاء أو أسماء... لوجب منع صرفها هي الأخرى للعلّة ذاتها التي منعت لأجلها (أشياء)، ألا وهي تتابع المقاطع المتماثلة(٦٨).

وهذا التخريج الصوتي لتفسير منع كلمة (أشياء) من الصرف محلّ نظر عند بعض الباحثين، ومنهم أبو أوس الشمساني، حيث يرى أن هذا التفسير الصوتي على طرافته لا يسهل الانطلاق منه إلى الزعم بأن الكلمة منعت الصرف به؛ ذلك أن هذا اللقاء عارض واللقاء العارض تحتمل فيه المتماثلات، والكلمة من الكلم الذي يغلب على الظن كثرة استخدامه في لغتهم؛ ولعل قول أبي حاتم يؤنس بهذا حين ذكر أن النحويين سمعوها من العرب غير مصروفة(69).

---

66 - عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتيّة والقياس، الرياض، جامعة الملك سعود، م٢/ ص١٩، (١٩٧٤).

67 - دمشقيّة، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٥٤، (١٩٧٨).

68 - الشايب، فوزي، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، ٧٥٢، (١٩٩٦).

69 - الشمساني، أبو أوس، أقوال العلماء في صرف (أشياء)، الرياض، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، ١٤٢١هـ.

ويرى الباحث أن تفسير منع الصرف من منطلق صوتي أولى من حملها على التخريجات القديمة التي خرجت بالكلمة عن مضانها الأصليّة التي أدّت إلى كثرة الاجتهادات التي لم تنسجم مع طبيعة أصل المفردة التي حوّلتها الآراء التي ذهبت إلى أنّها ممنوعة من الصرف. فاللفظة مفردها (شيء) لا مسوّغ لمنعها من الصرف.

ويمكن في سبيل إيضاح الفكرة أن نكتب المقاطع المفترضة (الثقيلة) في حال التنوين على هذا النحو:

>Ashya>(in) (in)

فعمد النسق اللغوي في مثل هذه الحالة إلى التخلّص من الثقل الصوتي وتحقيق انسجام صوتي على حساب القاعدة النحوية بالتخلّص من المقطع في حالة الصرف (التنوين) على النحو الآتي:

>Ashya>a(in)

ويُلاحظ كيف توالى مقطعان متماثلان، والمتماثلات الصوتية مكروهة على مستوى الأصوات المفردة فكيف الحال في مجموعة مقطعية. ولكن بحذف التنوين وفتح الهمزة خفّ الثقل على الجهاز النطقي بعد تغيير التركيب المقطعي وأصواته المكونة له. وتخلّص النسق اللغوي في اللغة العربية من الثقل الصوتي أمر وارد كثيراً ومقرر من النحاة السابقين والمحدثين. وإذا كان التخلّص من المقطع الثقيل على مستوى المفردة، فإنّ القياس يقتضي أن يكون كذلك على مستوى السياق. والسياق الذي نقصده هو ذلك السياق الداخلي الذي يُعنى بالنظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم، آخذاً بعين الاعتبار ما قبلها وما بعدها في الجملة، وقد تتسع دائرته إذا دعت الحاجة، فيشمل الجمل السابقة واللاحقة، بل والقطعة كلها(٧٠).

---

70 - أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللغة. ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر. القاهرة: مكتبة الشباب، ص٥٢،(د.ت.)

النتـائـــــج:

لقد تبيّن مما سبق أنّ التناسب الصوتي كان السبب الواضح في مخالفة الحركـــة الإعرابيّة للقاعدة في بعض المسائل النحويّة التي طال الخلاف حولها وكَثُرتْ التأويلات التي نحت بها غير منحى، وبناء عليه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ــ رغم رفض بعض الباحثين للشواهد التي ثبتت فيها مخالفة صريحة للقاعدة إلا أنّها مثبتة في كلام العرب ولا يمكن إغفالها.

٢ــ حَمْلُ مثل هذه الشواهد على الضرورة الصوتية أولى من حملها على التوهّم الذي لا ينسجم وطبيعة اللغة العربيّة.

٣ــ بناء قواعد اللغة على أسس وهميّة مغالطة منطقيّة لمنهج التقعيد اللغوي.

٣ــ إعادة النظر في بعض المصطلحات النحويّة التي لا تتفق مع روح لغة عظيمة كالعربيّة، ونبذها من التراث مثل مصطلحات التوهّم أو الحمل على الجوار.

٤ــ الفصل بين ما يمكن أن يُحمل على المعنى وبين ما يُحمل على التوهّم.

٥ــ القناعة المسبقة للنحاة بمنع كلمة (أشياء) من الصرف كان سبباً واضحاً في كثرة الخلافات التي دارت حول تفسيرها وإيجاد مسوغ لمنعها من الصرف.

٦ــ دُرِستْ كلمة (أشياء) لوجود مبرر لمنعها من الصرف مفردةً بمنأى عن السياق وهذا السبب في عدم اهتداء السابقين إلى السبب الحقيقي لجرّها بالفتح.

قائمة المراجع

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (١٩٥٩).
- ابن جني:

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر، (د،ت).

المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابلي الحلبي، ط١(١٩٥٤).

- ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل، ت: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ط١(١٩٧٢).
- ابن خلدون، المقدّمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، (٢٠٠٤).
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد صقر، مطبعة الحلبي، (د،ت).
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني، (د،ت).
- أبو حيان الأندلسي:

ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٩٩٨).

البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، ج٢/ ٣٠١، (١٩٨٨).

- الأثري، محمد بهجة، مزاعم بناء اللغة على التوهّم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (١٩٧٦).
- الإستراباذي، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، (١٩٨٣).
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، (١٩٨٢).
- الألوسي، محمود شكري، مايسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجة، القاهرة، دار الأوقاف العربية.
- أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللغة. ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر. القاهرة: مكتبة الشباب، (د.ت.)
- البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي.
- تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط٣(١٩٨٥).
- التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسن، بغداد، مطبعة الإرشاد، (١٩٧٠)
- الحموز، عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشيد، (١٩٨٥).
- الخليل، عبد القادر مرعي:

التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فهرسة دائرة المكتبة الوطنية، ط١، (٢٠٠٢).

الحركات الإعرابيّة بين الدلالة الصوتيّة والدلالة النّحويّة، مؤتة للبحوث، م٧/ ع١/ (١٩٩٢م)

- دمشقيّة، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، بيروت، معهد الإنماء العربي، (١٩٧٨).
- الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، (١٩٥٩).

ـ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، (١٩٨٨).
ـ الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، (١٩٧٥).
- السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز، ١/ ٤١٥، (١٩٧٦)
ـ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ت: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٩٩٩).
ـ الشايب، فوزي، منع الصرف بلِن الاستعمال والتقعيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، (١٩٩٦).
ـ الشمساني، أبو أوس، أقوال العلماء في صرف (أشياء)، الرياض، مجلّة جامعة الملك سعود، م١٣، (١٤٢١)هـ
ـ عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتيّة والقياس، الرياض، جامعة الملك سعود، م٢/ ص١٩، (١٩٧٤).
ـ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاور، بيروت، دار الجيل، (١٩٨٧).
ـ الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف ومحمد علي النجار، (1955).
ـ الكفوي، أبو البقاء ، الكليات، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، بيروت، دار الرسالة، (١٩٩٨).
ـ المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتاب.
ـ معمر، أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١/ ٧٢، (د،ت).
ـ المغربي، عبد القادر بن مصطفى، بين اللغة والنحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م٧/ (١٩٥٣).
ـ المنصور، وسميّة، صيغ الجموع في القرآن الكريم، رسالة جامعيّة، (١٩٩٩).
ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، (١٩٨٥).